



مؤتمر

مستقبل مصر: المواجهة الشاملة لظاهرة الإرهاب ودور

مؤسسات الدولة المصرية

٢٤ - ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦

تعقد الجلسات بالمجلس الأعلى للثقافة
١ شارع الجبلالية - الجزيرة - ساحة دار الأوبرا

المحتويات

رقم الصفحة	اسم الكاتب	عنوان المقالة	م
٣	أ.د/ أحمد السيد النجار	الأسباب الاقتصادية للإرهاب وسبل المواجهة	١.
٤	أ.د/ أماني خضير أ/ حسام فاروق	استراتيجية الإعلام في مواجهة ظاهرة الإرهاب	٢.
٥	أ.د/ أيمن عامر	الأساليب الإبداعية لمواجهة الإرهاب "إعادة توجيه للمسارات المتعارضة"	٣.
٦	أ.د/ إيناس عبد الدايم	القوة الناعمة وتأثير الثقافة والفنون في مكافحة ظاهرة الإرهاب	٤.
٧	أ.د/ جمال زهران	ضرورات الوعي بالتمييز بين الإرهاب والمقاومة والتحرير.. لمواجهة ظاهرة الإرهاب	٥.
٨	أ.د/ حسن سلامة	المجتمع المدني ومكافحة الإرهاب	٦.
٩	د/ حنان كمال	مفهوم الدولة في فكر وممارسات جماعات الإرهاب	٧.
١٠	العميد/ خالد عكاشة	الاستراتيجيات الأمنية في مواجهة ظاهرة الإرهاب داخلياً	٨.
١١	د/ سامي العسالة	دور المؤسسات الدينية في مواجهة ظاهرة الإرهاب	٩.
١٢	أ.د/ سعد الدين هلاي	المواجهة الدينية لظاهرة الإرهاب	١٠.
١٤	أ/ السيد يسين	الدور المعرفي والتنويري للإعلام المصري في مواجهة الإرهاب	١١.
١٥	أ.د/ شبل بدران	هل للجامعة دور في مواجهة ظاهرة الإرهاب؟	١٢.
١٧	أ.د/ طارق فهمي	دور الدول الكبرى وأجهزتها المخبرية في صنع الإرهاب وتمويله	١٣.
١٩	اللواء د/ طلعت موسى	دور مؤسسات الأمن القومي في مقاومة الإرهاب	١٤.
٢١	أ.د/ فرج عبد الفتاح	المواجهة الاقتصادية لظاهرة الإرهاب	١٥.
٢٤	أ.د/ كمال مغيث	مدخل إلى المواجهة التعليمية لظاهرة الإرهاب	١٦.
٢٧	د/ محمد مرسي	التنظيمات الجهادية الإرهابية.. التحول في الهيكل التنظيمي للجماعات الإرهابية إقليمياً وآليات المواجهة	١٧.
٢٨	د/ نجاح الرئيس	دور الدول الإقليمية في صنع وتمويل الإرهاب	١٨.
٣٠	م/ هاني إسحق	الوعي مفتاح الفرج	١٩.

الأسباب الاقتصادية للإرهاب وسبل المواجهة

أ.د/ أحمد السيد النجار

تعتبر ظاهرة الإرهاب واحدة من أعقد الظواهر الاجتماعية السياسية التي تتشابك كل العوامل والمسببات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لخلق البيئة المواتية لنموها وتطورها كظاهرة خاصة تعني الخروج على النظام والقانون والدولة والشعب معاً، واستخدام العنف بغرض هدم الدولة ومؤسساتها وفرض النظام الذي يتبناه الإرهابيون على الدولة والشعب معاً، وتركز الدراسة على الأسباب الاقتصادية لظهور ونمو وتطور الإرهاب.

وفي هذا السياق تركز الدراسة على تأثير عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية على خلق بيئة مواتية للتطرف والعنف والإرهاب. ويأتي في مقدمة هذه العوامل الفقر والبطالة والتهميش الاقتصادي والفساد والمحسوبية والتمييز الاجتماعي في التوظيف وصعوبة الحراك الاقتصادي الاجتماعي في ظل ترسخ نظام الجماعات المغلقة التي تتوارث الثروات والمناصب بصورة تغلق الأفق أمام من هم خارج تلك الجماعات المغلقة.

استراتيجية الإعلام في مواجهة ظاهرة الإرهاب

أ.د/ أماني خضير

أ/ حسام فاروق

يحيا العالم الآن عصر الإعلام، فوسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، التقليدي منها والمعاصر، جميعها تخوض الحروب، وتمارس الرقابة وهي التي تطبق العقاب بالتشهير والإيذاء على من تختار، وهي أيضاً التي تصنع أبطالاً وأيقونات، وهي التي تشتت أذهان الناس عن قضايا بعينها أو تلفت انتباههم إلى أمور أخرى.

لقد أصبح لدى وسائل الإعلام اليوم القدرة على تشكيل واقع جديد، يختلف تماماً عن الواقع الذي يحدث على الأرض، ولا شك أن الإعلام يلعب دوراً أكثر ديناميكية في المجتمعات المعاصرة، وينمو ويتصاعد بشكل لم تشهده البشرية عبر تاريخها، فالإعلام أصبح المصدر الرئيس لتشكيل الوعي الجمعي لعموم الناس ليس في مصر والمنطقة العربية فحسب، بل على المستوى العالمي، ولذا فإن الإدراك الواضح لأهمية دور الإعلام وخطورة رسالته التوعوية يمثل حجر الزاوية في الاستراتيجية العامة للدول، خاصة وقت الأزمات، ومن هنا فإننا وفي إطار ما تواجهه مصر من حرب حقيقية ضد الإرهاب نرى أن الإعلام منوط به دور خطير في هذه المواجهة، خاصة أن المنظومة الإعلامية في مصر متباينة ومتعددة الاتجاهات والأهداف بحسب التوجه من إعلام رسمي أو خاص، وبحسب نوع الوسيلة الإعلامية من إعلام مقروء أو مسموع أو مرئي أو إعلام رقمي إلكتروني وصولاً للحراك الشديد الذي تصنعه الآن وسائل التواصل الاجتماعي التي يصنفها الخبراء ضمن وسائل الإعلام الاجتماعي، وللأسف الشديد رغم اتساع هذه المنظومة وتشعبها وتباينها، من حيث المضامين والأهداف والإمكانيات، فإننا لا نستطيع أن نجزم بأن لدينا إعلاماً موحداً في مواجهة خطر مثل الإرهاب، فما تزال مصر تشهد شكلاً من أشكال الفوضى الإعلامية في التعامل مع هذه القضية، فبعض المحطات التلفزيونية مثلاً تقدم آراء تغازل دعاة الإرهاب تحت دعوى حرية التعبير، ومع اعترافنا بأن الحصول على السبق هو الهدف الأصيل لأي إعلامي، إلا أننا نرى أنه عندما تصبح الدولة في خطر يجب تغليب المصالح الاستراتيجية العليا للبلاد على أي مصلحة أخرى.

نحن في هذه الورقة لا نقدم نقداً أو تقييماً لوسائل الإعلام بقدر ما نستهدف تأسيس استراتيجية إعلامية للتعامل الأمثل مع ظاهرة الإرهاب من خلال إلقاء الضوء على المشكلة التي تواجه وسائل الإعلام المختلفة في تعاطيها مع الظاهرة.

الأساليب الإبداعية لمواجهة الإرهاب "إعادة توجيه للمسارات المتعارضة"

أ.د/ أيمن عامر

تحاول الورقة الراهنة أن تجيب عن جزء من سؤال واسع الدلالة، ومتعدد المستويات يتصل بالعلاقة التي تربط بين ظاهرة الإبداع من ناحية والإرهاب من ناحية ثانية.

وتتشكل الإجابة عن هذا السؤال العام من خلال الإجابة التحليلية عن عدد من الأسئلة الجزئية، من قبيل: هل تفيد نتائج الدراسات التي أجريت على الظاهرة الإبداعية في فهم بعض جوانب ظاهرة الإرهاب؟ وهل هناك علاقة بين كبح الإبداع وإعاقته ويزوغ الإرهاب وانتشاره؟ وهل يمكن أن تسهم دراستنا الحديثة لشخصية المبدع في فهم التكوين النفسي لبعض أنماط الإرهابيين والمنحرفين سلوكياً أو فكرياً؟

وانطلاقاً من الإجابة عن هذه الأسئلة يتم الانتقال إلى السؤال الأكثر إجرائية، والذي مفاده: هل تصلح أساليب تنمية الإبداع بمختلف أنواعها (سواء الإجرائية أو التربوية أو العلاجية) لمواجهة ظاهرة الإرهاب؟ وهل يفيد تطويع أساليب الحل الإبداعي للمشكلات لمواجهة هذه الظاهرة متشعبة الأسباب؟

كل هذه الأسئلة تحاول أن تجيب عنها هذه الورقة البحثية انطلاقاً من فرض عام تطرحه، تستمده من القانون الفيزيقي الأعم الذي يُعرف بقانون "بقاء الطاقة"، ونصه أن "الطاقة لا تفتني ولا تستمد من عدم". والمقصود من الشطر الأول من القانون أن الطاقة متى وجدت فإنها لا تفتني، بل تتحول من صورة إلى أخرى، أما الشطر الثاني من القانون، والذي يشير إلى كونها لا تستمد من عدم، فيعني أن منبع هذه الطاقة له وجوده الواقعي ووجوده المدرك.

من هنا تفترض الدراسة أن هذا القانون قد يكون مفيداً في وصف التحولات التي تطرأ على الظواهر النفسية بقدر ما يفيد في وصف التحولات التي تطرأ على الظواهر الفيزيقية، فحين تواجه الفرد عوائق تمنع تفرغ طاقته النفسية البناءة، فإن طاقته هذه لا تتبدد، بل إنها تتحول إلى صورة أو أخرى - وقد تأخذ مظهراً إيجابياً أحياناً، أو مظهراً سلبياً أحياناً أخرى، وقد تختلف عن الصورة الأولى كفيلاً، أو قد تتشابه معها، المهم أن الطاقة تظل نشطة إلى أن تتاح لها الفرصة للتعبير عن نفسها.

فإذا سلمنا بما تؤكد الدراسات النفسية المعاصرة بأن كل شخص مبدع بدرجة ما، وأن دوافع الإبداع تستمد طاقتها من المجتمع الذي يحيا بداخله الفرد، وإذا تبيننا تعريفاً للإبداع بأنه القدرة على التعبير الحر عن الأفكار، والمشاعر، والأفعال في ظل بناء نفسي له تكوينه الخاص، وسياق اجتماعي له خصائصه المركبة، فإن التعرف على هذه الأفكار، والمشاعر، والأفعال من ناحية، والتعرف على مترتبات كبحها من ناحية ثانية، والتعرف على وسائل تحريرها من ناحية ثالثة، قد يكون مفيداً في فهم الآليات النفسية، والخبرات الإبداعية التي يمكن أن تواجه بها مختلف ظواهر التطرف الفكري، والإرهاب الأيديولوجي، والعنف المادي والمعنوي.

القوة الناعمة وتأثير الثقافة والفضون في مكافحة

ظاهرة الإرهاب

أ.د/ إيناس عبد الدايم

ظهر مفهوم القوة الناعمة كمصطلح كثر استخدامه دولياً ومحلياً في الآونة الأخيرة بدءاً من أواخر تسعينيات القرن الماضي، معبراً عن مدى تأثير الثقافة والفضون بكل أشكالها على الاتجاهات الفكرية والعلمية والبحثية على الشعوب عامة والأفراد بصفة خاصة، وأصبح وجود القوة الناعمة ركناً من أركان القوة لكثير من الدول التي تسعى لخلق وإيجاد مكانة لها على الساحة الدولية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية القوة الناعمة في قدرتها على الجذب والإقناع وتحقيق أهدافها بسلاسة دون اللجوء إلى العنف والإرغام عكس (القوة الصلبة)، وهذا ما تنطرق إليه تلك الورقة البحثية كهدف لدراسة وتحليل التأثيرات والمتغيرات المترتبة على وجود تلك القوة والنهوض بها، والتي من دورها مكافحة ظاهرة الإرهاب في المجتمع وبترواصره من جذورها على مدار الأجيال القادمة ومواكبة عجلة التنمية المستدامة، التي لا يقتصر دورها على العامل الاقتصادي فقط، ولكن أيضاً على تنمية الأفراد فكرياً وعلمياً داخل منظومة التنمية البشرية التي تهدف إليها الدولة ككل، وهذا الدور محور أساسي من محاور البعد الاجتماعي بالخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة لرؤية مصر حتى عام ٢٠٣٠.

محاور الدراسة:

- المحور الأول: دراسة ظاهرة الإرهاب والوقوف على أسباب وجوده وانتشاره في بعض المجتمعات الدولية بصفة عامة في الآونة الأخيرة، وتركيز الدراسة على المجتمع المصري من خلال التأثيرات السلبية للإرهاب على عجلة التنمية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.
- المحور الثاني: دراسة عناصر التنمية البشرية ودور القوة الناعمة في تلك التنمية وكيفية استخدامها كسلاح لمكافحة الإرهاب والتطرف الفكري والعقائدي، وكيفية استفزاز الطاقات الإيجابية داخل الفرد، والعمل على تنمية المهارات، واكتشاف المبدعين في كل المجالات الفنية كالموسيقى والغناء أو المجالات العملية بعد التعرف على احتياجات المجتمع.
- المحور الثالث: الوقوف على بعض التحديات والمعوقات الملموسة من خلال واقع المجتمع الحالي، وخاصة في ظل التخبط والعشوائية في مصادر المعلومات وانتشار شبكات التواصل ونشرها لبعض الأفكار والتوجهات غير معلومة الهوية، مما يزيد من عبء مهمة القوة الناعمة لمكافحة الإرهاب والتطرف.
- المقترحات والتوصيات.
- المراجع.

ضرورات الوعي بالتمييز بين الإرهاب والمقاومة والتحريض.. لمواجهة ظاهرة الإرهاب

أ.د/ جمال زهران

من الصعب مواجهة الإرهاب بالقوة الصلبة التي تتمثل في أدوات القوة من "جيش وشرطة" فحسب، حيث إن هذه المواجهة مع ظاهرة الإرهاب التي تفاقمت في منتصف السبعينيات من القرن الماضي (العشرين)؛ تستلزم المواجهة الشاملة بحشد كل القوى المجتمعية (الصلبة والناعمة)؛ لتحقيق نتائج حاسمة. ولذلك فإن الجانب المعنوي يتعلق بالوعي العام تفادياً للخلط بين المفاهيم؛ فتضيق الحقيقة بين "الإرهاب" الهادف إلى تحقيق أجندات أجنبية عادة؛ وبين مفاهيم المقاومة والتحريض والاستقلال وغيرها، والتي تتفق مع الشرعية الدولية والإقليمية؛ على عكس الإرهاب الذي تدينه كل الوثائق؛ ويستخدم كآليات لتنفيذ مخططات دول عظمى لتفتيت المنطقة وتنفيذ المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة العربية على وجه الخصوص؛ والدول الإسلامية عموماً؛ لكي تظل هذه الدول في دائرة التحكم والسيطرة للدول الغربية الاستعمارية.

وتنطلق هذه الدراسة من لفت الأنظار إلى ضرورة الوعي بأهمية التمييز بين الإرهاب والمقاومة على وجه الخصوص تفادياً لتشكيل وعي خاطئ يستفيد منه الأعداء وأصحاب المشروع التفتيتي التأمري على شعوبنا العربية والإسلامية.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى عدة نقاط هي:

مقدمة الدراسة

أولاً: الجدل المحيط بمصطلح الإرهاب؛ ومحاولة تعريفه.

ثانياً: تحديد مفهوم "مقاومة الاحتلال"؛ و"التحريض".

ثالثاً: الرؤية العربية للإرهاب ومقاومة الاحتلال.

رابعاً: نموذج "فلسطين والعراق" في مقاومة الاحتلال والإرهاب.

خامساً: خاتمة الدراسة

المجتمع المدني ومكافحة الإرهاب

أ.د/ حسن سلامة

تواجه مصر حرباً شرسة في مواجهة الإرهاب والتطرف والأعمال العنيفة التي تطال مؤسسات الدولة وكيانات المجتمع دون تفرقة، مما يستوجب وجود استراتيجية متكاملة الأبعاد للمواجهة الناجحة. ويظهر في هذا الإطار الدور الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني وفي موقع القلب منها الجمعيات الأهلية في هذه المواجهة باعتبارها تعد بحق صوت الجماهير، ويوصفها الأقدر على تحديد احتياجات المواطنين على كل المستويات والأكثر كفاءة في تحديد طرق الاستجابة الفعالة لتلك الاحتياجات. فالمجتمع المدني وتحديدًا الجمعيات الأهلية تلعب دوراً متميزاً في تنشئة ورفع وعي أفراد المجتمع بخطورة الأفكار العنيفة وعواقب الإرهاب على الفرد والمجتمع، علاوة على دورها التنموي في سد المنافذ أمام عمليات استقطاب وتجنيد الشباب لشن عمليات إرهابية باستغلال حالة العوز الاقتصادي لفئات منهم. ويعود الدور المتميز للجمعيات الأهلية في مواجهة الإرهاب إلى حقيقة مهمة تظهر جلية في وثائق الأمم المتحدة التي حملت المجتمع المدني منذ مطلع الألفية الثالثة مسئولية المواجهة جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة المختلفة بحسبانهم جميعاً على خط مواجهة واحد، فإذا كان للدولة وظائفها الاقتصادية والتربوية والأمنية والعسكرية فلمؤسسات المجتمع المدني مهمة التنشئة التي تمثل الظهير المساند لتلك الوظائف التي تؤديها الدولة.

ومن زاوية أخرى فتحت الحرب على الإرهاب أبواب الجدل حول دور الجمعيات الأهلية ذاتها في تمويل الإرهاب أو ظهور ما سمي بحروب الجيل الرابع التي تهدف إلى هدم الدول من داخلها عبر خطط تأمرية تستقطب العناصر القابلة للاستثارة لتنفيذ مخططات الاستهداف الخارجي للداخل الهش، كما ارتبطت الحرب على الإرهاب بجدل مواز يدور حول كيفية تحقيق التوازن المطلوب بين حق الدولة في حماية أمنها القومي وصون حقوق الإنسان، وذلك عبر تقارير المنظمات الحقوقية التي تعتمد على التمويل الأجنبي لرصد الانتهاكات وتضخيمها لصالح المانح الأجنبي.

وبناء على ما تقدم تحاول الورقة الإجابة عن سؤال مؤداه: ما دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب في مصر؟ وما مجالات وصعد المواجهة؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن المطلوب بين حريات المجتمع المدني والحرب على الإرهاب؟

مفهوم الدولة في فكر وممارسات جماعات الإرهاب

د/ حنان كمال

كانت الدولة حاضرة دائماً في كل فروع علم السياسة، ومجالاً أصيلاً لمحاولات التنظير السياسي، ومحوراً مهماً في صياغة المذاهب السياسية، والفكر السياسي ودراسات السياسة المقارنة. ومفهوم الدولة هو الذي حدد الموضوعات التي كانت في بؤرة اهتمامات علم السياسة في غضون القرن العشرين^(١). وقد نشأت الحركة الإسلامية المعاصرة بالتزامن مع الإعلان رسمياً عن سقوط الخلافة الإسلامية في بدايات القرن الماضي في تركيا عام ١٩٢٤ على يد أتاتورك. وجميع حركات الإسلام السياسي على الرغم من التفاوت في مناهجها الفكرية والسياسية والعملية اندرج هدف إحياء الخلافة ضمن أهدافها الرئيسية باعتبارها الشكل المتصور لمفهوم الدولة في فكرها^(٢). فكان موقف جماعة «الإخوان المسلمين» من مسألة الخلافة الاعتقاد أن الخلافة رمز الوحدة الإسلامية ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام، وأنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكير في أمرها والاهتمام بشأنها. والإخوان المسلمون لهذا يجعلون فكرة الخلافة والعمل لإعادتها في رأس مناهجهم، وفي رأيهم أنه بعد استرداد الخلافة سيكون المسلمون أساتذة العالم". ويطبقون الشرع (حسب فهمهم له)^(٣). وتشهد الآونة الراهنة تصاعداً لاستخدام مفهوم الدولة بالتزامن مع إعلان التنظيم الإرهابي داعش تأسيس دولة في العراق والشام زعم أنها "دولة الخلافة". على تلك الخلفية، تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤلات ما رؤية أو تصورات التنظيمات الإرهابية عن الدولة؟ ما الأسباب والمبررات المفسرة لتلك الرؤية؟ هل تتفق تلك الرؤية ومستجدات الواقع السياسي؟ وهل توجد صلة بين ممارساتهم في الدولة المزعومة ومقومات مفهوم الدولة في أدبيات العلوم السياسية؟ وذلك من خلال تناول:

أولاً: رؤية التنظيمات الإرهابية لمفهوم الدولة في الفكر والممارسة.

ثانياً: رؤية نقدية لادعاءات التنظيمات الإرهابية حول الدولة.

(١) صلاح سالم زرنوقة، الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة دراسة تحليلية لما هو جديد في أدبيات بناء الدولة، الجيزة: مكتبة الإسراء للطباعة والنشر، ٢٠٠٦، ص ٢.

(٢) محمد إسماعيل، من "القاعدة" إلى "داعش" تحولات واسعة في مشهد العنف، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١، يوليو ٢٠١٥، ص ١٦٦.

(٣) السيد يسين، الإسلام السياسي وإحياء الخلافة، ١٨ أكتوبر ٢٠١٥

<http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/11615682>

الاستراتيجيات الأمنية في مواجهة ظاهرة الإرهاب داخلياً

العميد/ خالد عكاشة

أصبح من الواضح، أن أعمال العنف والإرهاب التي شهدتها مصر طوال الفترة التالية على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م مثلت نقلة نوعية في معادلة الأمن الداخلي، والتي تركزت حينها في سيناء، أو تلك التي تشهدها حالياً في الفترة التالية على ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، والتي تستهدف التمدد إلى قلب العاصمة والمدن الحضرية، فضلاً عن تطورها بشمال سيناء، والتي تنفذها جماعات إرهابية نجحت في تجنيد بعض المصريين في صفوفها، ما هي إلا البعد الظاهر لمشكلة أكبر مهددة للمجتمع، ولها علاقة بالأفكار المتطرفة المتداولة بين فئات الشباب المختلفة، باعتبارها الفئات الأكثر قابلية للتأثر بها مقارنة بفئات عمرية أخرى.

وبسبب خطورة التداعيات المترتبة على انتشار الأفكار المتطرفة بأنواعها المختلفة، والتي تهدد السلام الاجتماعي والاستقرار وفرص التحديث في الدولة خلال المرحلة المقبلة، تتزايد أهمية هذه القضية، فضلاً عن أن هذا التهديد ليس قاصراً على مصر وحدها، بل أصبح هو النمط العام المسيطر على مفاصل الإقليم بشكل عام، وهو ما دفع مراكز الفكر والدوائر السياسية في الدول العربية إلى صياغة استراتيجيات متعددة لمجابهة هذا الخطر، ونحن في هذا الإطار قد يكون من الأهمية ومن مستلزمات الوعي أن نتفاعل مع تلك الأطروحات، وأن نبدأ من القاهرة ببذل الجهد المطلوب من أجل صياغة "استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف وممارسة العنف"، لتمثل الإطار الذي يمكن من خلاله مواجهة ظاهرة الإرهاب بممارساته المختلفة.

وعليه.. سنقدم بمؤتمر "مستقبل مصر: المواجهة الشاملة لظاهرة الإرهاب ودور مؤسسات الدولة المصرية"، والذي تنظمه "لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة" ورقة بحثية نتناول فيها محاور لاستراتيجية المواجهة من الجانب الأمني الداخلي، تتعلق بالمواجهات الاستباقية والجهد المعلوماتي المطلوب في هذا السياق، فضلاً عن تناول تطوير سبل المواجهة اللاحقة من خلال تحليل المعطيات وأشكال التهديد وفق النسق الحديث للمفاهيم الأمنية، للانتقال فيما بعدها لصياغة الشكل الخططي الذي يستلزم على الأجهزة الأمنية المتخصصة في مكافحة الإرهاب السير على ضوئه، وكيفية الاستعانة بالمؤسسات والأجهزة الأخرى المعاونة وفق أدوار ومهام تساهم في نجاح العمل الأمني المطلوب.

دور المؤسسات الدينية في مواجهة ظاهرة الإرهاب

د/ سامي العسالة

الهدف من هذه الورقة البحثية هو: التعرف على دور المؤسسات الدينية في مواجهة ظاهرة الإرهاب، لما للمؤسسات الدينية من دور كبير في وقاية المجتمع من جريمة الإرهاب، ولقد توصلت الدراسة إلى أن القضاء على هذه المشكلة المتشعبة لا يمكن أن تقوم به المؤسسات الأمنية فقط، بل لا بد من تعاون جميع المؤسسات المجتمعية، وأهم هذه المؤسسات، المؤسسات الدينية.

وأهم هذه المؤسسات الدينية هي:

١- مؤسسة الأزهر.

٢- مؤسسة الأوقاف.

٣- مؤسسة الإفتاء.

وهذه المؤسسات وغيرها المشار إليها في البحث إنما هي تابعة للمؤسسة الأم "الأزهر"، وإنما يطلق عليها مؤسسات باعتبار المجاز.

كما تعرض البحث إلى: ظاهرة الغلو في التدين، ومعاني الانحراف والتطرف، وأسباب الغلو والتطرف كذلك، والعوامل التي تدفع الشباب للانخراط في الجماعات الإرهابية، والفرق بين الإرهاب الفكري والإرهاب الجسدي، وطرح البرامج العلمية لمواجهة الغلو، وإسهام المؤسسات الدينية في محاربة الفكر المتشدد، والواجب على المؤسسات الدينية في مواجهة هذا الفكر، ومن ذلك:

- حسن الاختيار في القائمين عليها.
- ضبط بعض الأنشطة الدينية كحلقات التحفيظ ومكاتبه، وحسن اختيار القائمين عليها. مع إيجاد جهاز رقابي توجيهي إشرافي عليها. وتصحيح مسارها.
- كما تعرض البحث لمكانة المسجد العلمية والتربوية، وكيفية العودة به لأداء دوره.
- كما انتهى البحث إلى عدة توصيات منها:
- التدريب المكثف لعلماء الدين العاملين بتلك المؤسسات الدينية، لدراسة هذا الفكر المتشدد وكيفية الرد عليه، وتحصين شباب الأمة.
- تكثيف جهود المؤسسات الدينية لأجل نشر وتوزيع المؤلفات التي تفند الأفكار المتشددة وترد عليها، وتكثيف القوافل الدعوية، والمؤتمرات والندوات لمجابهة تلك الأفكار المتطرفة، وتحصين أبناء الأمة.

المواجهة الدينية لظاهرة الإرهاب

أ.د/ سعد الدين هاللي

يتحدد شكل المواجهة الدينية لظاهرة الإرهاب على ضوء تعيين صورة الدين المتخذة عند الناس والمقبولة عندهم. ومع أن الدين رمز لحرية الإنسان واستقلاله في سيادة نفسه على نفسه، لينافس كل البشر وأولهم أصحاب الخطاب الديني في الارتقاء بقيم الطهارة والأمانة والعدل، والسعي إلى تحصيل رضا الله تعالى خالق البشر ورازقهم دون تمييز بينهم بدين أو جنس أو لون أو عرق إلا أن الدين لسبب أو آخر قد اتخذ صورتين في حياة الناس:

- الصورة الأولى: صورة العصبية أو الطائفية التي تمنح اسم الدين لأتباعها، فالمسلم يمثل الإسلام، والسني يمثل السنة، والشيعي يمثل الشيعة، كما أن المسيحي يمثل المسيحية، والأرثوذكسي يمثل الأرثوذكسية، والكاثوليكي يمثل الكاثوليكية. وكل طائفة أو جماعة تلزم منسوبها بمظهر خاص ولوكان فيه ضرر للآخرين الضعفاء، كما تحظر عليهم التعامل مع الآخر إلا بإذن الزعيم رجل الدين الذي يتقربون إلى الله بطاعته، ويعتقدون صلاحيته وأعوانه للتجديد في دينهم دون سائر الأفراد، وأحقيته في معاقبة المتمردين عليه من داخل الطائفة أو خارجها أديباً ومادياً بزعم حماية الدين وحراسة العقيدة. وحتى يغسل هذا الزعيم الديني يديه من هتك أعراض مخالفيه وسفك دمائهم واستحلال أموالهم فإنه يكتفي بإطلاق قذائفه الإفتائية بأحكام "الحلال والحرام" للأشياء، وأحكام "الإيمان والكفر" للأشخاص، وأحكام "الولاء والبراء" للدين ليتولى جناحه العسكري أو المهووسون بالعصبية للجماعة أو الطائفة أو الفرقة التعامل الجسدي على وفق تلك الأحكام.

في هذه الصورة العصبية أو الطائفية للدين يكون شكل المواجهة الدينية أمام الآخر هو إطلاق الفتاوى بالتحريم والتكفير والبراءة عن طريق تسخير النصوص الدينية لها، ثم التعامل الجسدي الأعمى الذي يأخذ الناس بالشبه، ولا يميز بين الحابل والنابل، ولا يعطي الآخر حق الدفاع عن نفسه.

- الصورة الثانية: صورة الحنيفية، وهي العصامية أو الشخصانية التي تمنع صاحبها من تمثيل الدين إلا على مستواه الفردي، فالمسلم يمثل نفسه، والمسيحي يمثل نفسه، واليهودي يمثل نفسه. وكل واحد من هؤلاء يلزم نفسه بمظهر خاص يراه قربة أو طاعة لله، ولا يضر الآخرين ولو كانوا ضعفاء. كما يتعامل مع من يشاء على وفق اختياره الفقهي دون استئذان أحد إلا من إرادته الحرة وقلبه المطمئن، ويتقرب إلى الله تعالى باستقلاله الديني يرتقي فيه كلما ازداد إخلاصاً وحسن نية حتى ولو قل علمه، ويعتقد صلاحيته لا اختيار دين لنفسه وتجديد فهمه على قدر استطاعته، وأن الأكثر علماً بالدين منه ليس بالضرورة أن يكون علمه صواباً، بل قد يحتمل الخطأ، كما أن علمه المتواضع قد يحتمل الصواب، وأنه مالم يتبين الخطأ لصاحبه فهو معذور عند الله مالم يضر إنساناً. ثم إن وظيفة العالم هي نقل العلم بأوجهه المختلفة بكل أمانة وصدق وليس اتخاذ مكان الله في الأرض عن طريق الولاية على الآخرين أو رئاستهم، فكل إنسان حارس لدينه وعقيدته لنفسه، ولا اعتراف بالسدنة أو الأوصياء الدينيين الذين حشروا أنفسهم بين الناس وبين ربهم، والمؤسسات الموصوفة بالدينية هي في الحقيقة مؤسسات علمية تقوم على حماية التراث الذي يعبر عن زمنه، وتأخذ بأيدي المعاصرين للتجديد في زمنهم. ويبقى الناس أسياداً في الفهم والاستيعاب

والقناعة والتحفظ والرفض للمعلومة الدينية في نطاق التعامل مع الله، وتكون الفتوى الصادرة من أفقه الفقهاء رأياً بشرياً ليست له قدسية دينية إلا عند صاحبها ثم من صادفت قناعته من المتلقين على أن يتحمل مسئولية اختياره أو فتواه لنفسه أمام الله. أما في نطاق تعامل الناس وبعضهم فإنه يقوم على أساس اتفاقهم بالقانون أو بالعرف المشترك وليس بالدين الذي ينفرد به كل إنسان في علاقة خاصة مع الله، حتى ولو صادف توافقهم في مظاهره كصيام رمضان والصلوات الخمس، فإنه وإن كانت العبادة واحدة إلا أن النوايا مختلفة والإخلاص متفاوت، مما يجعل القبول والثواب متبايناً.

في هذه الصورة الحنيفية أو العصامية أو الشخصية للدين لن يتصور جعل الدين في مواجهة أحد من البشر، بل سيكون الدين معاملة خاصة بين العبد وبين ربه، وخطاب الدين لن يكون لحشد الآخرين، وإنما سيكون ابتهاجاً من المؤمن لربه لا شأن للناس فيه، وسيتعدد الدين بتعدد البشر لانفراد كل منهم بقناعة خاصة، وحرص كل منهم على منافسه الآخر في أن يظهر على الصورة الأحسن أو الأكمل لإثبات الذات مع الله. هنا ستكون مواجهة الإرهاب بالكرامة الإنسانية وصفة المواطنة وليس بالفتاوى الدينية، ولا شك أن الكرامة الإنسانية وصفة المواطنة أقوى وأجمع من قذائف الفتاوى المتضاربة عند اختلاف مصالح الطوائف والجماعات الدينية.

يجب إبعاد الدين الطائفي الذي له متحدث رسمي عنه وعن أتباعه من المعادلة في تعامل الناس بعضهم مع بعض، ليكون كل إنسان هو المتحدث الرسمي عن دينه لنفسه، وعلى من يزعم علماً دينياً أن يقدمه اختياراً للناس الواجب حمايتهم من تغريب الأوصياء وإغرائهم.

وإلى حين ترشد الإنسانية إلى هذه المرتبة السامية والقادمة لا محالة كسنة كونية يرى فيها البشر أنفسهم أسرة واحدة متعارفة متراحمة ليس أمامنا في هذه المرحلة الانتقالية إلا الضغط على الموصوفين عند العامة بالزعماء الدينيين لإظهار أحسن ما عندهم في التعامل مع الآخر، بما يفتح باب الاستماع إليه والحوار البناء معه، وينبذ الحز على الكراهية والتمييز، ويطالب بالاندماج والتعايش المشترك لأبناء الوطن الواحد الذي لا تتحقق حمايته ولا تنمو حضارته إلا بسواعدهم المتعاونة وقلوبهم المؤمنة بأن الدين لله لا تضره التعددية والاختلاف فيه أو عليه، لأنه ينظم علاقة المؤمن بربه، بما لا يمس مصلحة الآخر بغير رضاه، وهذا ما يعرف في مصطلح العصر بالمواطنة التي تجعل الوطن لجميع مواطنيه يمنحهم حق الاختلاف في داخله ولكنه لا يحتمل اختلافهم عليه، لأنهم شركاء في سيادته واستقلاله وأمنه وحضارته، ولا وجود للشركة بدون الشركاء، ولا بقاء للشركة بدون تعاون الشركاء في مواجهة أخطارها عن طريق مؤسساتها الحضارية الأمنية والمدنية كل في اختصاصه.

إن القول الفصل في مواجهة ظاهرة الإرهاب والقضاء عليه هو في أمرين أساسيين:

الأمر الأول: وعي الشعب وعياً شاملاً يحصنه من غدر الخيانة وفتن الطائفية والوقعية بين صفوف الشعب بالمزايدة أو بالتجارة الدينية. وهذا الوعي مسئولية المؤسسات المدنية التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، وغيرها.

الأمر الثاني: تنظيم مصالح الشعب بسيادة القانون الذي يضمن العدالة المرضية، ويحمي أمنه القومي. وهذا التنظيم وتلك الحماية مسئولية المؤسسات القضائية والأمنية. وتبقى سيادة الدولة ومؤسساتها الفاعلة في ظل جيشها المستقل القوي الأبدي.

الدور المعرفي والتنويري للإعلام المصري في مواجهة الإرهاب

أ/ السيد يسين

١- في تصورنا أن الإعلام المصري لن يستطيع أن يقوم بدور فعال في مواجهة الإرهاب إلا إذا قام بدور معرفي ودور تنويري.

الدور المعرفي يتمثل أساساً في التشخيص الدقيق لظاهرة الإرهاب من وجهة نظر العلم الاجتماعي حتى تتبين أبعاده المختلفة، ويمكن بناء على هذا التشخيص رسم سياسة متكاملة لمواجهته.

٢- ومن ناحية ثانية لا بد من معالجة موضوع تجديد الخطاب الديني باعتباره ضرورة حتمية في مواجهة الثقافة للإرهاب.

٣- وأخيراً حتى يقوم الإعلام المصري بدوره التنويري المفتقد لا بد من التركيز على أهمية تكوين العقل النقدي باعتبار ذلك البداية الضرورية لتجديد الفكر الديني.

والبحث الراهن مستخلص من سلسلة المقالات التي سبق لنا أن نشرناها في صحيفة الأهرام وفي جريدة الحياة.

وينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول "الدور المعرفي للإعلام المصري، تشخيص ظاهرة الإرهاب"، ويضم القسم الأول ما يلي:

- ١- التأويل الإرهابي للنصوص الإسلامية.
- ٢- تشريح العقل الإرهابي.
- ٣- الصراع بين المجتمع والذات الإرهابية.
- ٤- النقد الذاتي ومراجعة الفكر الإرهابي.
- ٥- نظرة تكاملية لظاهرة الإرهاب.
- ٦- كيف يمكن مواجهة الإرهاب؟

والقسم الثاني "تجديد الخطاب الديني"، ويضم ما يلي:

إشكالية تجديد الخطاب الديني

والقسم الثالث "الدور التنويري للإعلام المصري". ويضم ما يلي:

١- تكوين العقل النقدي.

٢- تأسيس العقل النقدي بداية تجديد الفكر الديني.

هل للجامعة دور في مواجهة

ظاهرة الإرهاب؟

أ.د/ شبل بدران

شهد العالم في الربع الأخير من القرن العشرين مظاهر للتطرف الفكري والعنف المادي والمعنوي، واجتاحت العالم موجات عارمة من حالات العنف والإرهاب، وكثر الحديث عن أسباب ودواعي تنامي ظاهرة الإرهاب الفكري والتطرف في العالم ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر بعد سبتمبر من تدمير مركز التجارة العالمي وضرب البنتاجون والبيت الأبيض.

من هنا نود في البداية أن نؤكد على أن التطرف الفكري والعنف ظاهرة ترتبط في الأساس بالمجتمع الرأسمالي المتقدم وممتدة بجذورها إلى المظاهر الناتجة عن غياب العدل الاجتماعي ووجود تفاوت اجتماعي واقتصادي وثقافي بين فئات وطبقات المجتمع، ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نؤكد أن هناك فرقاً كبيراً وجلياً بين الإرهاب الفكري والعنف والتطرف والكفاح المسلح والمقاومة الشعبية المنظمة ضد القوى المسيطرة والمهيمنة على ثروات الدول والتي سلبت الشعوب حريتها وكرامتها وأرضها وثرواتها الطبيعية والبشرية.

فالتطرف الفكري يعني أن يدعي شخص ما، أو جماعة أو نظام سياسي، بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة، وأن لا حقيقة في الحياة والواقع سوى ما يملكه هو.. هذا هو التطرف الفكري سواء كان يمينياً أو يسارياً، وذلك لا يعني البتة أن التوسط هو الحالة المثلى أو المثالية التي يجب أن تحتذى، لأن هناك تيارات وأفكاراً ونظريات ومبادئ يعتقد فيها الشخص أو الجماعة ويدافع عنها، المهم أن يعرف أن كل تلك الأفكار والنظريات، هي وجهات نظر تحتمل الصواب والخطأ، ولا تحمل بعداً واحداً يكون هو الصواب، حتى لا يُعد الفرد أو الجماعة متطرفاً فكرياً.

أما الإرهاب الفكري فهو استخدام السلطة المعنوية أو السياسية أو المادية في وجه الآخرين بغرض فرض رأي محدد أو وجهة نظر محددة، أو إجبار الآخرين على سلوك ما يعتقد من يستخدم السلطة المعنوية أو المادية أنه صواب، فالإرهاب الفكري ليس فقط في استخدام السلاح بكل أشكاله في وجه الآخرين لترويعهم أو إجبارهم على معتقد أو سلوك أو فعل ما، ولكن استخدام السلطة التي تبدأ من السلطة الأبوية في المنزل والسلطة التعليمية والتربوية في المدرسة والجامعة، إلى جانب استخدام السلطة بكل تداعياتها وصورها وأشكالها سواء على مستواها المعنوي أو المادي.

وهناك وسائل وآليات عديدة لمواجهة ظاهرة التطرف الفكري والعنف، من أهمها المواجهة الفكرية للأفكار والمعتقدات التي تؤدي بالشباب إلى اعتناق تلك الأفكار والمفاهيم تحت دعاوى دينية يدعي البعض أنه يحافظ ويحمي دينه بها، المواجهة الفكرية هي جوهر العمل الذي يجب أن ننصرف وننشغل به، من هنا يأتي دور مؤسسات التعليم الجامعي والعالي وما قبل الجامعي والعالي، كل المؤسسات التعليمية يُناط بها الدور الأكبر في تلك المواجهة، وذلك لأن تلك المؤسسات هي صورة من صور المجتمع، بل هي تعبير عن ذلك المجتمع بمشكلاته وهمومه وتناقضاته. وبما للجامعة والتعليم العالي برمته من دور ريادي وتقدمي في إشاعة روح الاستنارة والتنوير، وإعمال العقل وتكريس مفهوم نسبية المعرفة وتغييرها وتبدلها كل لحظة من الزمن.

هذا الدور التأسيلي للجامعة هو المنوط به مواجهة ظاهرة التطرف الفكري، لأن الجامعة تتعامل مع نصف الحاضر وكل المستقبل، ألا وهم الشباب طلاب التعليم الجامعي في مرحلتهم العمرية ثورية الشعور، بنائية المعرفة، شديدة الطموح واسعة الأحلام.

إن الجامعة هي المنوط بها تكوين وتشكيل وعي الطلاب في تلك المرحلة العمرية من خلال المعارف والعلوم والمفاهيم التي تكسبهم إياها، وكذلك من خلال دور فعال وواع للمعلم . الأستاذ الجامعي . وبطرق واستراتيجيات تدريسية تُعين على الإيمان بالعقل والاستنارة والتقدم.

والورقة الحالية تنصرف وتنشغل بشكل رئيسي بدور مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في مواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف الفكري، وذلك من خلال محاور: المعارف والعلوم المقدمة للطلاب، وطرائق التدريس، وأساليب التقويم التربوي، فضلاً عن بيئة التعليم والتعلم السائدة في الجامعة، وستناقش الورقة:

- الجامعة.. الفكرة والرسالة.
- المعارف والعلوم السائدة.
- طرائق واستراتيجيات التدريس.
- أساليب التقويم.
- النشاط الطلابي واتحادات الطلاب.
- الإدارة الجامعية.

دور الدول الكبرى وأجهزتها المخبرانية في صنع الإرهاب وتمويله

أ.د/ طارق فهمي

هناك عدد من التحديات التي تتعلق بظاهرة تمويل الإرهاب من قبل بعض الدول الكبرى، وعبر أجهزة معلوماتها لعل من أهمها ما يتعلق بإمكانية التوصل إلى اتفاق عام حول الدور الذي لعبه الاقتصاد وأجهزة المعلومات في الإرهاب ومدى إمكانية أن تصبح الاعتبارات الاقتصادية والأمنية، مثل الفقر وعدم المساواة ونقص الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفساد المالي والإداري ذات أهمية في فهم ظاهرة الإرهاب وفي تحديد السياسات والاستراتيجيات المطلوبة لمكافحته...

كما يرتبط التحدي الثاني بمدى العلاقة المتداخلة والمعقدة بين عمليات تمويل الإرهاب وغيرها من أشكال الجريمة العابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة وغسل الأموال، وما تثيره من إشكالية قانونية خاصة عند البحث عن إجراءات المكافحة والمجابهة، وهو ما يأخذ وقتاً طويلاً وممتداً. ويأتي التحدي الثالث من مدى إمكانية نجاح بعض تجارب مكافحة تمويل الإرهاب خاصة في منطقة الشرق الأوسط عموماً ودول الخليج على وجه الخصوص. ويتعلق التحدي المركزي والجوهري بمدى الارتباط بين عمليات تمويل الإرهاب عبر أجهزة المخابرات الدولية والتنمية بأشكالها المختلفة.

ورغم الوضوح النسبي لمفهوم عمليات تمويل الإرهاب والذي يتم عبر أجهزة المخابرات، إلا أنه يتداخل في كثير من جوانبه مع غيره من المفاهيم المشابهة مثل مفهوم غسل الأموال، فحيث أن مفهوم تمويل الإرهاب مفهوم حديث لم يظهر على الساحة إلا مؤخراً، فإن غسل الأموال ظاهرة قديمة، إلا أن الجديد فيها هو تطور وسائلها وزيادة حجم الأموال المحرمة المتعامل معها.

وفي دراسات الأمن والاستخبارات الإقليمية والدولية هناك تصور شائع ومتعارف عليه من يرى أن أغلب التنظيمات الإرهابية وكوادرها الأمنية في الصفوف الأولى تعاملت بصورة أو بأخرى مع الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، ونجحت في هذا، وقد تم هذا الأمر بعد سنوات من أحداث ١١ سبتمبر.

وكان تخطيط أجهزة الاستخبارات يقوم على رصد ومواجهة التنظيمات الإرهابية بصورة أو بأخرى والتعامل معها ليس أمنياً، بل ومجتمعياً وسياسياً، بل واقتصادياً، وقد نجحت أجهزة الاستخبارات في إحداث عمليات اختراق كاملة لبعض التنظيمات الإرهابية، وفشلت في البعض الآخر قياساً على ما جرى في مراحل معينة وفي حالات تمت الإشارة إليها في بعض أجهزة الاستخبارات ومنها الاستخبارات المركزية الأمريكية، وهو ما انطبق على تنظيم القاعدة، حيث ترى بعض الكتابات المتخصصة أن أجهزة الاستخبارات نجحت في صناعة الهدف والتعامل معه من خلال بناء ودعم عديد من الشخصيات الإرهابية داخل أجيال التنظيمات الإرهابية المختلفة، وأن أغلب المهام التي قامت بها بعض التنظيمات الإرهابية كانت صنعية بعض الأجهزة الاستخباراتية المختلفة، وأن الاستفسار الاستراتيجي الذي تم وضع أسسه، كان يتلخص في سؤال كيف يمكن لأجهزة الاستخبارات التعامل مع المنظمات الإرهابية، ومن أي منظور أممي أو استراتيجي، ووفقاً لأي استراتيجية حركية، وما الهدف التكتيكي من وراء ذلك في ظل تشعب مهام التنظيمات وأهدافها الموضوعية لضرب الاستقرار الدولي؟

وقد مرت أجهزة الاستخبارات وخاصة الأمريكية بعدة مراحل في التواصل والرصد مع المهام غير المشروعة للتنظيمات الإرهابية في العالم، وكانت المرحلة الأولى بعد أحداث ١١ سبتمبر حيث نجحت الاستخبارات المركزية وعبر عشرات من الوكلاء والعملاء وأجهزة الأمن الداخلي في إقامة علاقات غير مباشرة عبر شبكات من التنظيمات (أغلبها شركات ومؤسسات وشخصيات عدة من عشرات المفكرين والعملاء ورجال مال وأعمال في التعرف على مهام وأولويات التنظيمات الإرهابية وماذا تستهدفه واقعياً وأقامت الأجهزة الاستخباراتية العديد من الدراسات والبحوث والتقييمات لمعرفة كيف يمكن التعامل مع منابع الخطر وتحدياته داخل هذه التنظيمات التي نشرت أولوياتها ومحدداتها بصورة علنية، ويمكن القول إن هذه المرحلة كانت استكشافية ومررت بطرق ومسارات عديدة في إطار استكشاف التنظيمات أولاً ودراسة معطياتها السياسية والاجتماعية والعمل على رصد مهامها وقامت المخابرات المركزية بأكبر مسح استخباراتي حقيقي في تاريخها واعتماداً على عشرات من الوكالات الاستخباراتية والأمنية في العالم وعبر شبكات أمنية متعددة والمرحلة الثانية إنشاء آليات عديدة للتفاعل مع هذه التنظيمات والكيانات الإرهابية وسعت لمعرفة توجهات هذه التنظيمات عبر أكبر شبكة معلومات أمنية واستخباراتية في العالم، ولوحظ أن التخطيط الاستراتيجي الأمريكي ارتبط بالأساس بإعداد منظومة استخباراتية كاملة، ومن خلال رصد وتقييم وتشريح وتخطيط للخطاب السياسي والفكري والأيديولوجي لهذه التنظيمات وتمت الاستعانة بعشرات من بعض المفكرين في العالم والمحسوبين على تيار الإسلام السياسي وكان بعضهم من باكستان وأفغانستان ودول الكومنولث ومن الصين والهند، وكذلك من دول عربية كبرى، وفي هذا الإطار دربت وصنعت أجهزة الاستخبارات وخاصة الأمريكية عشرات من الأسماء التي التحقت بعد ذلك في بعض هذه التنظيمات، وباتت قيادات وكوادر عليها داخل هذه التنظيمات حيث تحفل الكتابات الأمريكية المتعددة والمتخصصة حول وجود عشرات من العناصر المدربة على أيدي ضباط الاستخبارات الأمريكية، وهم يمثلون الأجيال التالية في القاعدة وتنظيم دولة الخلافة، ومن ثم فإن الأمر مرتبط بالأساس بالأولويات الأمنية والاستخباراتية وغيرها، والتي تم التعامل معها ووضع الأهداف الأمنية والاستخباراتية الكاملة، والتي كان أغلبها مشتركاً بين بعض قادة التنظيمات وخاصة الفرعية وبعض أجهزة المخابرات في أكبر اختراق دولي لأجهزة الاستخبارات للتنظيمات الإرهابية.. المرحلة الثالثة التي بدأت مؤخراً بانقلاب قيادات التنظيمات الإرهابية على المخطط الاستخباراتي الأمريكي والأوروبي المرسوم والمخطط إلى مجالات رحبة ترتبط بالفعل بالأهداف والاستراتيجيات الجيدة لهذه التنظيمات الجديدة التي خرجت من رحم التنظيمات التاريخية التي تشتت قياداتها وعناصرها كالشظايا في بقاع مختلفة، ولم تقتصر على منطقة واحدة، بل امتدت إلى عشرات من المواقع ومسارح العمليات المختلفة، وتعتبر ظاهرة عودة ما يعرف ويسمى الإرهابيون الجدد إلى بلادهم في إطار عودة المحاربين الأجانب الذين حصلوا على خبرات عليا متقدمة، وباتوا يهددون الأمن الأوروبي والأمريكي معاً ودفع الولايات المتحدة للتعامل مع هذه الظاهرة على كل المستويات، ولكنها تبقى الخطر الأكبر والأهم في إطار مرحلة الصراع الراهن بين أجهزة الاستخبارات وبعض التنظيمات الصاعدة، بل والتاريخية، وهو ما يمكن أن يأتي بتداعيات سلبية عديدة تمس أمن العالم في حال انفتاح المشهد السياسي والاستراتيجي على كثير من السيناريوهات والمشاهد السياسية المختلفة.

إن الفترة القادمة ستشهد الحرب على الإرهاب تطوراً على كل المستويات وأهمها المستوى الاستخباراتي: من خلال زيادة التعاون بين الدول المشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب، بل وخارجه أيضاً، وذلك ما تجلّى في التحركات الأوروبية التي تم ذكرها سالفاً، وقد تنشأ هيئة أو لجنة دولية تضم ممثلين لأجهزة الاستخبارات في هذه الدول، لتسهيل التنسيق والتعاون لمحاربة الإرهاب واختراق الجماعات الإرهابية ومحاولة تفكيكها من الداخل، وذلك من خلال إحداث انشقاكات بداخلها، وتأليبهم بعضهم على بعض، ويوفر الصراع بين جبهة النصره وداعش أرضاً خصبة لتأجيج الخلاف بينهما ودعم أجهزة المخابرات للتشكيلات العسكرية الجديدة في كل سوريا التي نهضت لمحاربة تنظيم داعش وجبهة النصره، ومددها بالمال والسلاح لتحديث غيراً في توازنات القوة العسكرية والبشرية بالمناطق التي يسيطر عليها التنظيم، خاصة أنها تعتمد على عناصر محلية قادرة على تجنيد المزيد من المقاتلين السوريين للدفاع عن أرضهم.

دور مؤسسات الأمن القومي في مقاومة الإرهاب

اللواء د/ طلعت موسى

- الأمن القومي هو الإطار الذي من خلاله يمكن للدولة أن تحقق أهدافها الاستراتيجية للوصول إلى غاياتها القومية العليا، لذا فإن توفير وحماية الأمن القومي والعمل على تدعيمه يعد من أهم الأولويات التي تعمل من أجلها الدولة.
- يعد الإرهاب من الأخطار الجسيمة التي تهدد الأمن القومي المصري على كل المستويات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، لهذا فإن تهديد الاستقرار السياسي أو الأمني للدولة هو تهديد مباشر للأمن القومي لها.
- لهذا من متطلبات الأمن القومي أن تتعاون مؤسسات وأجهزة الدولة لمواجهة خطر الإرهاب لأن تهديد الاستقرار يؤدي إلى تهديد الأمن القومي، وبالتالي تهديد منظومة الدولة، لذا فمن الواجب التعرف على دور مؤسسات الأمن القومي في مقاومة الإرهاب.

دور مؤسسات الدولة في مقاومة الإرهاب

- تشترك جميع مؤسسات وهيئات الدولة الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مقاومة الإرهاب، وهي مجالس الأمن القومي، وأجهزة الاستخبارات، ووزارات وهيئات ومؤسسات الدولة، والسلطة التشريعية التي يمثلها مجلس النواب، والسلطة القضائية، والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ويجب أن تتضافر جهود تلك المؤسسات وتعمل في تعاون وتنسيق كامل فيما بينها.

أولاً: دور مجالس الأمن القومي

- هي المجالس التي تضطلع بتحديد التهديدات والتحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولة وتحدد الهدف القومي لها، والهدف السياسي العسكري، والخطط الرئيسية لإعداد الدولة للدفاع، وهذه المجالس هي:

- ١- مجلس الأمن القومي.
- ٢- مجلس الدفاع الوطني.
- ٣- المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ثانياً: دور أجهزة الاستخبارات

- تقوم أجهزة الاستخبارات بمراقبة العناصر الإرهابية وجمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتبويبها وتصنيفها والاستفادة منها وإبلاغ الجهات المعنية بالتعامل معها في تنسيق كامل قبل وقوع الحدث الإرهابي، وهذه الأجهزة هي:

- ١- جهاز المخابرات العامة.
- ٢- قطاع الأمن الوطني.
- ٣- المخابرات الحربية.

ثالثاً: دور السلطة التنفيذية (هيئات ومؤسسات الدولة)

هي السلطة التنفيذية التي تعمل على تحقيق أهداف الدولة القومية من خلال الاستراتيجيات والخطط التنفيذية لها، والتي يقع الإرهاب في أولى اهتماماتها، وأهم المؤسسات المعنية بذلك هي:

- ١- رئاسة مجلس الوزراء.
- ٢- وزارات الدولة:
 - وزارة الدفاع.
 - وزارة الداخلية.
 - وزارة الخارجية.
 - وزارتا الإعلام والثقافة.
 - وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي.
 - وزارتا الشباب والرياضة والتنمية المحلية.

رابعاً: دور السلطة التشريعية (مجلس النواب)

يقوم مجلس النواب بإصدار التشريعات والقوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب من أجل تحقيق العقوبات الرادعة للعناصر الإرهابية وتحقيق العدالة الناجزة ومراقبة أداء السلطة التنفيذية لمهامها وألية تنفيذها للقضاء على الإرهاب.

خامساً: دور السلطة القضائية (القضاء)

العمل على تطبيق القوانين الجزائية الرادعة للجرائم الإرهابية وتحقيق العدالة الناجزة في إجراءات التقاضي.

سادساً: دور الأحزاب السياسية

بمشاركتها في القضاء على الإرهاب فكرياً واجتماعياً وثقافياً من خلال الانتشار وتعريف فئات المجتمع بأخطار الإرهاب، والتوعية بأن يكون للمواطن المصري دور فاعل وقوي وحاسم في القضاء على الإرهاب وتشكيل جبهة وطنية للقضاء على الفكر المتطرف.

سابعاً: دور منظمات المجتمع المدني

تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في مواجهة الفكر المتطرف والتكفيري وينطلق دورها في التوعية المبكرة للوقاية من الإرهاب، حيث إن هذه المؤسسات هي الحاضنة الأولى للمواطن، ولها تأثير كبير على شخصيته وسلوكه في المجتمع، كم أنها تقوم بالنقد البناء والتعاون مع أجهزة الدولة للقضاء على الإرهاب (الانقابات المهنية والعمالية، والجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية، والغرف التجارية والصناعية، واتحادات رجال الأعمال، والحركات الاجتماعية، والنوادي الرياضية، والاجتماعية والبيئية، والهيئات التدريسية، والاتحادات الطلابية، والمراكز الشبابية، والمنظمات غير الحكومية، مثل مراكز حقوق الإنسان، ومنظمات المرأة، وكذلك المؤسسات الصحافية المستقلة، وأجهزة الإعلام والنشر غير الحكومية، ومراكز البحوث والدراسات).

ثامناً: دور المؤسسات الدينية (الأزهر والكنيسة)

العمل على مواجهة الفكر المتطرف من خلال تصحيح الخطاب الديني والعمل على نشر ثقافة سماحة الأديان، والمساواة في حقوق المواطنة، وإيضاح أن الإرهاب في أغلب صورته وأشكاله ينتج من استخدام نصوص دينية بصورة خاطئة باقتطاعها من سياقها وفهمها بمعزل عن ظروفها الزمانية والمكانية وواقعها المعاصر ومستجداته.

خاتمة:

إن حماية المجتمع من خطر الإرهاب يتطلب مجموعة من الإجراءات التي لا يقتصر دورها على المواجهة المباشرة للإرهاب، وإنما تضافر جهود كل مؤسسات وهيئات الدولة بهدف القضاء على العوامل والأسباب المؤدية لنشوء ظاهرة الإرهاب وانتشاره، وذلك على كل الصعد والمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدبلوماسية.

المواجهة الاقتصادية لظاهرة الإرهاب

أ.د/ فرج عبد الفتاح

أصبحت ظاهرة الإرهاب الشغل الشاغل للمجتمع الدولي، حيث أدرجت كأهم الظواهر الدولية لما لها من تأثيرات سلبية ومعالم جديدة للسياسة الدولية منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ليس ثمة شك في أن الإرهاب قد أضحى واحداً من أخطر الظواهر التي تهدد أمن المجتمع واستقراره على المستويين الداخلي والدولي، وأن ثمة إجماعاً يكاد ينعقد على أنه ظاهرة لا يمكن أن تبررها أية اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية أو غيرها، وأنه من اللازم أن تتم مكافحته في إطار من التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي مع احترام كامل لقواعد القانون الدولي ذات الصلة، وألا يترك أمر مكافحته لدولة أو لدول بعينها، وهي المعاني التي أشار إليها مجلس الأمن الدولي، وأكد عليها في قراره رقم ١٤٥٦ الصادر في اجتماعه المنعقد على مستوى وزراء الخارجية في العشرين من يناير ٢٠٠٣.

ويشير الواقع الدولي إلى أن ثمة عاملين أساسيين كان لهما دور كبير في تزايد الاهتمام بظاهرة الإرهاب على المستوى العالمي. أولهما هو التطور الذي شهدته الظاهرة مع تطور المجتمع الدولي واستخدامه للتكنولوجيا المتقدمة، حيث قام الإرهابيون باستغلال هذه التكنولوجيا في عملياتهم الإرهابية التي انتشرت في أنحاء المعمورة واكتسبت طابعاً دولياً، كما عرف المجتمع الدولي ظاهرة التنظيمات الإرهابية المتشعبة والمنتشرة في العديد من الدول، والتي أصبح بعضها يمتلك إمكانات قد تفوق إمكانات الدول الصغيرة. أما الآخر فيتمثل في حقيقة أن ارتكاب العمليات الإرهابية لم يعد قاصراً على الأفراد والجماعات فحسب، بل أصبح سلاحاً تستخدمه الدول فيما بينها كبديل للحروب التقليدية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في الوقت الذي سعت فيه دول أخرى إلى استغلال هذه الظاهرة كغطاء للتدخل في شئون الدول الأخرى وانتهاك سيادتها تحت دعوى مكافحة الإرهاب^(١).

وتتمثل الإشكالية في: أن خطورة ظاهرة الإرهاب لم تعد تقتصر على ارتضاع عدد العمليات الإرهابية التي ترتكب سنوياً، أو تصاعد قوتها التدميرية، ولكنها تتمثل أيضاً في انتشارها جغرافياً، وتوسعها بشرياً، فقد امتدت الظاهرة، بشكل أو بآخر، إلى كل القارات ومعظم الدول، وانخرط فيها مواطنون ينتمون إلى عشرات الدول المتقدمة وغير المتقدمة على السواء، فقد أصبحت الجماعات الإرهابية تضم في عضويتها أفراداً ينتمون إلى جنسيات مختلفة لا تجمعهم بالضرورة أيديولوجية موحدة، أو توجهات سياسية محددة، أو خلفيات اقتصادية واجتماعية متماثلة، وتختلط عندهم الدوافع الدينية والقومية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يجمعهم في هذا السياق سوى قاسم مشترك واحد يتمثل في فكرة المقاومة بالعنف لكل ما يرون أنه مغاير لأهدافهم.

ويمكن تناول ظاهرة الإرهاب بالدراسة من خلال ثلاثة مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: يتناول تتبع ظاهرة الإرهاب تاريخياً على مر العصور.

(1) Danile J. Hickman, Terrorism as Violation of the " Law of Nation ": Finally Overcoming the Definitional Problem, Wisconsin International Law Journal, Vol. 29, Issue 3, 2012, pp. 451 – 455

المبحث الثاني: يتناول مفهوم الإرهاب في الوقت المعاصر من خلال عرض صورته وأشكاله.

المبحث الثالث: يتناول تقييم طرق مواجهة الإرهاب وفتح الباب للشروط الموضوعية التي يمكن أن يترتب عليها تغيير شكل وجوهر المواجهة، وتحديد آليات تنفيذ المواجهة..

لقد شهدت ظاهرة الإرهاب الدولي تطورات عديدة، ترجع إلى ما أتاحتها ثورة التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي من فرصة للجماعات الإرهابية في الحصول على أسلحة الدمار الشامل، والتحويلات التي يشهدها النظام الدولي، وهو ما يشهده المجتمع الدولي من موجات رفض متزايد للهيمنة الأمريكية عليه، وكذلك التمييز والاختلال في السياسة الأمريكية تجاه عدد من أقاليم العالم وقضاياها وبالذات منطقة الشرق الأوسط، وقد أدى ذلك إلى النتائج التالية⁽¹⁾:

– أخذ الإرهاب طابعاً عالمياً وأصبح سمة أساسية من سمات النظام الدولي الجديد، حيث أدى انتهاء الصراع الأيديولوجي التقليدي بين الشيوعية والرأسمالية، وما كان يعنيه من انشغال النظام الدولي بحالة الاستقطاب بين المعسكرين المتنازعين في سبيل سعي كل منهما إلى نشر أيديولوجيته على حساب الأيديولوجية المنافسة، إلى ظهور تيار داخل المعسكر الرأسمالي يعتبر أن العدو الجديد للحضارة الغربية هو الإسلام السياسي الذي ينتهج – من وجهة نظرهم – العنف والإرهاب سبيلاً، فانتشر الإرهاب – حقيقة أو زعماً – في كل ربوع العالم، ومن ثم فقد اتسعت ساحة الإرهاب لتشمل العالم بأسره، فأهداف الإرهاب لم تعد تقتصر على دول أو مناطق بعينها، بل أضحت تشمل كل الدول ناميها ومتقدمها على السواء.

– أدى تغير النظام الدولي إلى التغير في مفهوم الإرهاب وأشكاله وأهدافه، حيث كان استخدام العنف خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي متصلاً أساساً بالفضال ضد الاستعمار والتبعية، واعتبرته حركات التحرر الوطني إحدى وسائلها المشروعة في التخلص منهما، وأقر لها المجتمع الدولي بذلك. أما بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد ظهر نوعان جديداً من استخدام العنف، يمكن إدراجهما بسهولة في خانة الأعمال الإرهابية، أحدهما ذلك الذي يمارسه اليمين المتطرف المنتشر في عديد من الدول الغربية، أما الآخر فهو ذلك الذي تمارسه جماعات الإرهاب الديني المتطرف في كثير من بقاع العالم.

– صعوبة مراقبته ومنع انتشاره أو ردعه، وتزايد حدته وارتفاع عدد ضحاياه، لا سيما مع استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، كالإنترنت والبريد الإلكتروني والفضائيات.

– إن مفهوم الإرهاب – دولياً كان أم محلياً – يعد واحداً من أكثر المفاهيم السياسية المعاصرة، إثارة للجدل والخلاف، ورغم التعدد الواسع في التعريفات المقدمة لمفهوم الإرهاب على المستويين الرسمي والفقهية، والتباين الواضح فيما بينها، فإن ثمة مجموعة من العناصر الأساسية التي تتفق عليها أغلب هذه التعريفات، والتي يمكن اتخاذها أساساً للوصول إلى تعريف موحد مقبول عالمياً، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

– أن الإرهاب يتضمن استخداماً مقصوداً للعنف أو التهديد به. والعنف المقصود هنا هو ذلك العنف الذي يفتقر إلى المشروعية الداخلية أو الدولية.

(1) K. Cronin, Behind the Curve: Globalization and International Terrorism, International Security, Vol. 27, No. 3, Winter 2002 - 2003, pp. 55 - 59.

– أن الإرهاب تحركه في الغالب دوافع سياسية، فالإرهاب ذاته هو ظاهرة سياسية، وهو غالباً ما يصاحب الصراعات السياسية ويمثل امتداداً لها.

– أن الإرهاب يهدف إلى خلق حالة من الرعب تتعدى الضحايا وتمتد إلى جميع أفراد الفئة المستهدفة، تؤدي إلى إرغام الطرف المستهدف على القيام أو الامتناع عن القيام بعمل معين.

من الضروري تناول ظاهرة الإرهاب وفق الرؤية الاقتصادية والبحث في الأسباب المباشرة لشيوع هذه الظاهرة على المستوى الاقتصادي، ونشير هنا إلى أن الإرهاب ظاهرة ومنتج مركب من عوامل متصلة بالبيئة الداخلية أو بتدخل من عوامل بيئة خارجية، أو بخليط منهما معاً، إذ تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في توجيه سلوك الإرهاب عند الناس والمجتمعات البشرية، فالحاجة الاقتصادية لا يشبعها أي بديل محتمل وكثرة المشكلات الاقتصادية تؤدي حتماً إلى تدمير الحضارة وأسس البناء الاجتماعي، وتترك آثارها على عامة أبناء المجتمع، فالبناء الاقتصادي يسبب نمو علاقات اجتماعية معينة، فإذا كانت مشبعة اقتصادياً أحدثت التماسك والترابط الاجتماعي، وإن كانت عكس ذلك ولدت السلوك العدائي والعنف.

إن ظاهرة الإرهاب ليست جديدة، وإنما هي ظاهرة قديمة قدم الإنسان ذاته، فهي لصيقة بطبيعة وجوده وتطورت الظاهرة بفعل متغيرات البيئة الدولية التي تتحرك فيها، والتي تعتبر العامل الرئيسي وراء التحول في أشكال الإرهاب الدولي، فعلى الرغم من أن جوهر الإرهاب يظل واحداً فإن أشكاله وأدواته وتكتيكاته تختلف وتتطور بسرعة مع الزمن وتبقى المسألة الرئيسية تكمن في حصر وتقنين ظاهرة الإرهاب، وهي مسألة ذات بعد حضاري إنساني كون الإنسان هو الشخص الذي يمتلك الإرادة الفعلية والعملية في استئصال جذور الإرهاب لينهض من جديد بفكر خلاق بناء قادر على التعاطي الإيجابي مع واقع وأعباء الحياة المختلفة.

مدخل إلى المواجهة التعليمية لظاهرة الإرهاب

أ.د/ كمال مغيث

لقد استقر الفكر التربوي حول ما ينبغي أن تكون عليه الأهداف العامة للتعليم بخلاف هدف الإعداد لممارسة مهنة من المهن (وهو هدف محوري بالطبع) إلا أن التعليم ينبغي أن يحقق الأهداف التالية: أولاً: الإعداد للثقافة بمعناها العصري: إذ ينبغي أن يكون خريج التعليم مثقفاً، ومؤهلاً للتعامل مع الثقافة بمعناها الإنساني الواسع وقضاياها المختلفة. وعليه، يلزم أن يؤمن بالديموقراطية، وحكم الدستور والقانون، وحرية الرأي السياسي والمعتقد الديني، وأن يحترم التنوع الثقافي والاختلاف، ويعلي من حقوق الإنسان، ويقدر الجهد الإنساني في تطور الحياة البشرية في مختلف المجالات بصرف النظر عن مكان ذلك الجهد الإنساني وزمانه. وفي هذا الصدد أشير إلى ما كان يقصده ذلك العبقرى الراحل طه حسين (١٨٨٩ - ١٩٧٣)، إذ أطلق على كتابه الذي يتناول معظم قضايا التعليم مستقبل الثقافة في مصر (١٩٣٨). (١)

ثانياً: الإيمان بالعلم والمنهج العلمي: إذ ينبغي أن يؤمن كل خريج بدور العلم في تقدم مسيرة الإنسان وحل مشكلاته الفردية والجماعية، ودوره في حل ألغاز الكون. هل تجب الإشارة هنا إلى غياب النظرة العلمية في حياتنا وثقافتنا. بشكل عام وإلى سيادة الديماغوجيا، والإحساس بالعجز عن التعامل العلمي مع مشكلاتنا، وهو ما يؤدي إلى انتشار الغيبيات والخرافات والخزعبلات والدروشة، بل إن بعض من يلتمس الإعلام لا يتورعون عن الزج بالإرادة الإلهية في ظواهر طبيعية كالزلازل أو الموجات المحيطية المدمرة كالتسونامي، أو في المشكلات الاجتماعية كال فقر والمرض.

ثالثاً: الإعداد للمواطنة

المواطنة هي العلاقة القائمة بين الفرد والدولة - كما يحددها قانون الدولة - بما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق (مثل حق التصويت، وحق تولي المناصب العامة) وواجبات (مثل واجب دفع الضرائب، والدفاع عن الوطن) (٢)، وهذا يعني أن المواطنة هي العضوية الكاملة في الدولة أو في بعض وحدات الحكم (٣)، ولا بد أن يقوم الإعداد للمواطنة على مبدأ حق الفرد في المشاركة بجميع شؤون المجتمع لا سيما السياسية والاجتماعية، وللمواطنة ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- البعد الوجداني، بما يعني الانتماء إلى الوطن، والاستعداد للبدل والتضحية في سبيله والاحتراف بتاريخه وتراثه ورموزه، والشعور بعمق عاطفة الأخوة الوطنية.
- البعد المعرفي، ويعني تكوين معارف مناسبة عن الوطن ونظامه السياسي، وآليات عمله ومؤسساته، والدستور، والقانون الذي يحكمها، والأحزاب السياسية واتجاهاتها وصحفها وقادتها، وحقوق المواطنين وواجباتهم.

(١) انظر كتاب: طه حسين، مستقبل الثقافة، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٢.

(٢) Encyclopedia Britannica, Retrieved from:

<http://www.britannica.com/EBchecked/topic/118828/citizenship>

(٣) World Book ; The World Encyclopedia, Vol4, World Book ,INC, London, P.15.

– البعد السلوكي، ويعني الاستعداد لبذل الجهد والتفاعل الإيجابي مع القضايا الوطنية، كالفقر والامية والتلوث وحاجات المهمشين والمشاركة السياسية، فالعضوية والمساهمة في مؤسسات المجتمع المختلفة التي تقوم على تقديم الخدمات والتوعية بمشكلات المجتمع، ويستطيع الفرد من خلالها الحصول على العديد من الخبرات الإيجابية، وكل هذا يسمى التطبيق العملي لما يتلقاه الفرد من معرفة^(١).

ومع كل هذا فإن الشواهد والدراسات تؤكد تردي حالة تلك الأهداف، سواء في محتوى التعليم أو في ثقافة خريجيه، كما تؤكد في الوقت نفسه العلاقة الوثيقة بين التعليم الراهن والتطرف الديني، وليس أدل على تلك العلاقة من أن جميع المتطرفين هم حالياً من المتعلمين والحاصلين على شهادات متنوعة متوسطة وجامعية، ويندر أن يكون من بين المتطرفين من هو أمي، بل إن قيادات الجماعات الإسلامية من الإرهابين كلها من خريجي كليات القمة، والأمثلة كثيرة.

ولقد كان الطريق معبداً أمام التطرف الديني للهيمنة على التعليم وتخريج المتطرفين الذين يتحولون لظروف سياسية واجتماعية إلى إرهابيين يحملون السلاح في وجه الدولة والناس والحضارة.

ومن الأسباب التي ساعدت على تغلغل ذلك التيار المتطرف في منظومة التعليم:

– تشجيع الدولة لأصحاب فكرة تطبيق الشريعة والدولة الدينية، في مواجهة دعاة الدولة المدنية وسيادة القانون منذ مطلع السبعينيات، فسمحت لهم بإصدار صحفهم وتشكيل جماعاتهم المختلفة وتركت لهم المساجد ومنابرهما، وتركت لهم فقراء الأحياء الشعبية، يعالجونهم في مستوصفاتهم الرخيصة ويقدمون لهم من الرعاية ما كان ينبغي للدولة أن تقدمه، وهكذا نجحت أفكار تلك التيارات في الترويج لثقافتها التي تفرض الحجاب والنقاب وترفض القانون وسيادته، وتشق الجماعة الوطنية وتدعو لكرهية المواطنين المصريين المسيحيين وتبرر الاعتداء عليهم واستحلال أموالهم ودمائهم.

– ولشغف تاريخي يربط تلك الجماعات بالتعليم باعتباره في مجتمعنا سلطة مطلقة تسمح لهم بالنفوذ بسهولة إلى تشكيل الثقافة والمستقبل، كما كان مؤسس جامعتهم الأم حسن البنا مدرساً، وكذلك زعيمهم "صاحب الكاريزما" حسن البنا.

– ومن هنا فقد رحل عشرات الآلاف من هؤلاء المعلمين إلى بلاد الخليج ليتماهوا مع الثقافة البدوية الطقسية المتمتة في تلك البلاد ويعودوا إلى مدارسهم ويبشروا بتلك الثقافة فانتشر الحجاب بين الطالبات والمعلمات.

– وكبير هؤلاء المعلمون في المدارس فأصبحوا يتولون مهمات الإدارة والتفتيش والتوجيه ووضع المقررات، وبذلك ظهرت ظاهرة الخطاب الديني في التعليم وأصبحت كتب اللغة العربية كأنها كتب في التربية الإسلامية، على الرغم من تدريسها للمصريين جميعاً مسلمين ومسيحيين، وأصبح المسيحيون مجبرين على حفظ آيات القرآن الكريم.

– وتجاوز الخطاب الديني المقررات والمناهج إلى الأنشطة والمناخ المدرسي وغيره من مفردات العملية التعليمية.

– وقد مألأ التشريعيون أصحاب ذلك الخطاب المتطرف ووضعوا نصاً في المادة السادسة (ب) في قانون التعليم (١٠٣ لسنة ١٩٨١) يجبر وزارة التعليم على إجراء والإشراف على مسابقات القرآن الكريم ومنح الفائزين فيها جوائز.

(1) Judith, Torneypurta., & Ann Amadeo; Across National Analysis of Political and Civic Involvement Among Adolescents , 2003, p.271.

- ومن هنا ولمواجهة كل ذلك التطرف الذي يؤدي إلى تأجيج العنف والإرهاب، فلا بد من استراتيجية متكاملة تشمل الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية، وغيرها وفيما يتعلق بالتعليم فلا بد من:
- وضع مادة في الدستور نصها كالتالي: "المدارس والمؤسسات التعليمية مؤسسات وطنية تدعم الانتماء والتماسك الوطني، وتحظر فيها الدعاية الدينية والطائفية والسياسية".
- فإذا لم يكن من الممكن تدارك ذلك المبدأ في الدستور، فلنتداركه في قانون التعليم، مضافاً إليه ما يعاقب على استخدام المدارس كمنابر لتلك الدعاية الدينية.
- تنقية المناهج مما يشوبها من دعوة للتطرف الديني واحتقار الآخر المختلف والتأكيد على العلمية والمنهج العلمي في مختلف المقررات الدراسية.
- بناء مناهج التاريخ واللغة العربية وغيرها من مناهج العلوم الإنسانية على ما يدعم المواطنة والتماسك الوطني، والتأكيد على دور المصريين جميعاً على اختلاف عقائدهم وجنسهم وعرقهم في الاستقلال الوطني وبناء النهضة والحضارة.
- إنشاء مرصد للمواطنة يهتم بشكل خاص برصد كل ما يتعلق بالتطرف الديني في المدارس.
- تأسيس مجموعة من الأنشطة تدور حول المواطنة والتنوير وتوجيه المديريات التعليمية والمدارس لكي تكون تلك الأنشطة محوراً لاهتمامها طول العام.
- تبني كل مدرسة مشروع للمواطنة يسعى لتجسير الفجوة بين المدرسة ومجتمعها المحلي على اختلاف مكوناته السكانية.

التنظيمات الجهادية الإرهابية

التحول في الهيكل التنظيمي للجماعات الإرهابية إقليمياً وآليات المواجهة

د/ محمد مرسي

تعقد ظاهرة الإرهاب وتنظيماته في الوقت الراهن والتحديات التي يفرضها تجعل من الضروري اتباع أدوات بحث وتحليل تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة لمواجهة هذا الخطر الذي يهدد المنطقة العربية، بل يهدد العالم أجمع بشكل لم يسبق له مثيل. لذلك يسعى هذا البحث لتحليل التغير الذي طرأ على هذه التنظيمات من حيث الهيكل التنظيمي وأساليب التدريب والأهداف من الأعمال المنفذة، فلم تعد هذه الجماعات الجهادية الإرهابية مجرد مجموعات من الأفراد لها قيادة محددة يمكن القضاء عليها، بل أضحت جماعات إرهابية معقدة التركيب من حيث البنية الهيكلية وأكثر انتشاراً ولديها مرونة في التحرك وقدرة على اكتساب المهارات اللازمة لتنفيذ أغراضها، كما لم يعد من ضمن أهدافها فقط زعزعة نظام الحكم أو الحصول على حصة أكبر فيه، بل تطور الأمر إلى احتلال أراضٍ ومحاولة إقامة دولة على أنقاض دول قائمة، لذلك زاد أهمية دراسة هذا التحول الذي جد على هذه الجماعات لدرجة تكوين كيان مصدر للإرهاب لكل أرجاء العالم تدعمه دول ذات مصالح إقليمية ودولية وله قدرة على ابتكار أساليب جديدة لتنفيذ أعماله الإرهابية.

لذلك، يعتمد هذا البحث على عرض بعض الدراسات التي نعتقد في أهميتها، والتي أعدت من قبل واحد من أهم المراكز البحثية ومن خلال متخصصين في مجال مكافحة الإرهاب، وهو مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الإسبانية، والذي يسعى من خلالها تقديم المساعدة على إجراء مواجهة فعالة وجادة للقضاء على هذا الخطر العالمي.

يركز هذا البحث في عرضه لهذه الدراسات على ثلاثة محاور: الأول هو تحليل التغير في هيكل المنظمات الإرهابية وطرق تمويلها المعروفة أو المحتملة؛ الثاني يركز على تقنية اكتساب المهارات وآليات وأساليب التدريب الحديثة وإعداد الكوادر في المنظمات الإرهابية وفقاً للأهداف الجديدة لهذه الجماعات مع التركيز على المحيط الإقليمي، المصادر الخارجية والداخلية التي تعتمد عليها في التعليم والتدريب والإعداد، أساليب التعاون فيما بين هذه التنظيمات بغرض اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجيا اللازمة، والمحور الثالث يركز على قدرة الدولة في الشرق الوسط على مكافحة الإرهاب والنماذج المقترحة للدفاع عن وجودها في ظل عوامة الظاهرة وكيفية التقليل من المخاطر المتوقعة في معركتها ضد الإرهاب وأهدافه.

دور الدول الإقليمية في صنع وتمويل الإرهاب

د/ نجاح الرئيس

الإرهاب ظاهرة تسعى إلى بث الرعب والخوف في نفوس الأبرياء وارتكاب جرائم تنكرها الشرائع السماوية والطبيعة الإنسانية والقوانين الوضعية.

وهي مرفوضة أينما ارتكبت وأياً من كان مرتكبها.

ينتشر الإرهاب حيث يغيب الوعي والفكر المستنير مع ضعف أداء مؤسسات الدولة خاصة التعليم والثقافة والمؤسسة الدينية. أيضاً تدني الحالة الاقتصادية وغياب أو تأخر الإصلاح السياسي.

كل أو بعض هذه العوامل تمثل أسباباً لانتشار جماعات المتطرف التي تستخدم الخطاب التحريضي ضد الدولة ومؤسساتها. هذا الخطاب يتسم بالثنائية في طرح الأفكار مثل الخير والشر والجنة والنار ودار السلم ودار الحرب ونحن وهم... الخ.

هدف الجماعات المتطرفة والإرهابية من الجريمة الإرهابية إضعاف الروح المعنوية للدولة كي ترغمها على قبول حلولها السياسية وتحقيق أهدافها. (وهذه كانت أهداف جماعة الإخوان الإرهابية في الاعتصام غير السلمي في ميدان رابعة العدوية وميدان النهضة).

كانت منطقة الشرق الأوسط مسرحاً لكثير من الأعمال الإرهابية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي خاصة في مصر والجزائر.

والعمل الإرهابي الأكثر دموية ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وعلى أثرها أعلنت الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب.

ويعتبر الصراع العربي الإسرائيلي من أهم الأسباب التي ساهمت في انتشار الفكر المتطرف والأعمال الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط، وإن لم يتم التوصل لحل هذا الصراع الأقدم في العالم ستظل الجماعات الإرهابية ترتكب جرائمها باسم الدفاع عنه.

وفي أعقاب ثورات الربيع العربي ظهرت جماعات إرهابية لم تكن من قبل مستغلة الفراغ السياسي والفوضى الأمنية وانهيار بعض الأنظمة السياسية.

مثل تنظيم داعش الإرهابي وجبهة النصرة في سوريا وحركة أنصار الشريعة في ليبيا.

وهذه الجماعات الإرهابية ساهمت بشكل كبير في إضعاف الدول المركزية وتفتيتها كما هو الحال في كل من سوريا وليبيا واليمن ومن قبلهم العراق والصومال.

في سوريا التي أصبحت دولة فاشلة لا تستطيع السيطرة على كامل أراضيها انتشرت الجماعات الإرهابية تحت شعار مقاومة النظام السوري مدعومة من بعض الأنظمة السياسية الإقليمية مثل دول الخليج وعالمية مثل القوى الكبرى كالولايات المتحدة وفرنسا.

في ليبيا بعد القذافي تحولت أيضاً إلى دولة فاشلة مع انتشار الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية.

في اليمن نجد الصراع الإقليمي الخليجي الإيراني ودعم خفي للطرفين من الولايات المتحدة. في سوريا تتنازع كثير من الجماعات ما بين معارضة (مسلمة) وجماعات إرهابية على رأسها تنظيم داعش الإرهابي الذي فرض نفوذه بسيطرته على أجزاء كبيرة من الأراضي السورية والعراقية وتحالفت معه جبهة النصرة الإرهابية.

والأزمة السورية لم تعد أزمة إقليمية، بل أصبحت أزمة دولية على النفوذ بين الدول الكبرى. نجد الولايات المتحدة تقود تحالفاً دولياً لمحاربة تنظيم داعش ونجد روسيا الاتحادية تساند النظام الحاكم. والسؤال المطروح بشدة هل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى أعضاء التحالف الدولي ضد داعش مع ما تمتلكه من إمكانيات تكنولوجية وعسكرية لا تستطيع هزيمة تنظيم إرهابي معلوم الهوية ومحدد المكان، إضافة إلى أن طبيعة الأرض السورية والعراقية منبسطة سهلة نموذجية في الحروب التقليدية؟ الإجابة تستطيع ولكن لاستمرار الضغط على الدول الإقليمية لابتزازها وإهدار ثرواتها وتحقيق مشروع تفكيك وإضعاف الدول العربية.

تلعب تركيا دوراً مهماً في الحالة السورية، فهي الدولة الحدودية التي تعتبر بوابة العبور للمقاتلين الأجانب إلى سوريا. والسؤال هل تلعب تركيا دور الممول للجماعات الإرهابية في سوريا؟ هل لتركيا مطامع إقليمية في سوريا؟

في اليمن الصراع الإيراني خليجي بصفة عامة سعودي خاصة، والسؤال هل تمارس الدولتان حرباً مذهبية (الشيعة والسنة) على الأراضي اليمنية؟

في هذه الدراسة سوف نهتم بنشأة الجماعات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط، ونجيب عن سؤال هل هذه الجماعات تنفذ مخططات خارجية؟

من يمول هذه الجماعات؟ ولماذا العمليات الإرهابية في الدول العربية؟

ما حدود الدور الأمريكي والتركي والقطري والإسرائيلي والأوروبي في تمويل الجماعات المسلحة في الشرق الأوسط، أو كما يطلق عليه تمويل المعارضة المسلحة للأنظمة السياسية؟

وأخيراً الاستراتيجية المصرية في حماية الأمن القومي المصري ومحاربة الإرهاب بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

الوعي مفتاح الفرج

م/ هاني إسحق

- الأديان ضد الإرهاب. نحن ننتمي إلى البشرية.
- الإرهاب يبدأ فكرياً.
- المسيحية والمحبة وتربية النشء على هذا (أحبوا أعداءكم) - الأعداء هم من يتخذوننا أعداء- نحن لا نعادي أحداً).
- المنطق الديني ضد منطق إباحة الإرهاب وارتقاء الفكر الإنساني ضد الإنسان العتيق.
- استخدام الأديان في التأثير السياسي هو مدخل خلفي للإرهاب.
- المواطنة ضد التمييز الديني الذي قد يشق أي مجتمع ودراسة دوائر الانتماء.
- مهرجان الكرازة ودوره في إثراء الحالة التثقيفية والتنافذ الثقايفي في المجتمع المصري وإعداد فاعليات في حب الوطن مصر.